وعندما عاد روحي الخالدي الى القدس في صيف ١٩١١ حث الموظفين العرب في متصرفية القدس العمل على منع انتقال الاراضي لليهود . وفي ديسمبر ١٩١١ بدأت شورى الدولة بالبحث لسن قانون يمنع اليهود الاجانب الهجرة الى بلاد الشام تنفيذا للوعد الذي قطعته الحكومة على نفسها للمبعوثين العرب(٢٥).

وفي عام ١٩١١ ايضا جمع نجيب نصار مقالاته التي كان ينشرها عن الحركة الصهيونية في اعداد جريدة الكرمل ونشرها في كتاب بعنوان « الصهيونية ، تاريخها ، غرضها ، أهميتها » . وفي مجموعة المقالات هذه تعرض نصار بالبحث والتعليق لمراحل الحركة الصهيونية ، وفضح الاسس العنصرية التي قامت عليها ، كما سخر من اسلوبها في التمويه والتضليل وحمل أيضا على الذين كانوا يمنون انفسهم بالانتفاع من الصهيونيين في تعمير البلاد واتهمهم بالجهل والسطحية وان الصهيونية قد غررت بهم ، كما هاجم الحكومة ايضا لعدم اهتمامها بمنع الهجرة اليهودية واشار الى رفع اليهود لعلمهم اثناء الاحتفالات وبيع الطوابع اليهودية تحت سمع الحكومة وبصرها(٢٦).

وادرك عرب فلسطين حقيقة تواطؤ الحكومة العثمانية سواء الاتحادية منها ام الائتلافية بسبب افلاس خزينتها وأمل المسئولين في سد العجز من أموال الحركة الصهيونية ، لذلك هاجمت جريدة فلسطين التي كانت تصدر في يافا الحكومة الائتلافية في خريف ١٩١٢ ووصفت الاوامر العديدة التي صدرت بمنع الهجرة اليهودية الى فلسطين ومنع الاستيطان واستملاك الاراضي بانها كلها حبر على ورق بما فيها الورقة الحمراء التي تحدد اقامة اليهودي الاجنبي في فلسطين بثلاثة اشهر فقط . وعقدت جريدة فلسطين مقارنة بين الاوامر التي تمنع هجرة اليهود الى فلسطين وتلك التي تمنع هجرة ابناء فلسطين الى امريكا فقالت بانها لم تحقق الاغراض التي سنت من أجلها بل استعملها الموظفون لشيء اخر وهو اكتساب المال فكأنها سنت لفائدتهم وصدرت لمنفعتهم(٢٧).

واهتمت الصحف المعادية للحركة الصهيونية (الكرمل ــ فلسطين ــ المقتبس) بمسألة الاراضي المدورة وهي الاراضي التي وضع السلطان عبد الحميد يده عليها مقابل دفع زهيد من المال لخزينة الدولة وعرفت باسم « الجفتلك » وقد استولت عليها الحكومة العثمانية بعد ثورة ١٩٠٨ باعتبارها من أملاك الدولة وسميت هذه الاراضي عندئذ بالمدورة اي « المنتقلة » لانها انتقلت من ملكية السلطان الخاصة الى ملكية الدولة . وقد لعبت مسألة الاراضي المدورة دورا هاما في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨ ــ ١٩١٤) . ذلك ان حكومة حزب الاتحاد والترقي استثنت هذه الاراضي من التطويب بهدف بيعها لحاجتها للمال العاجل فقام المزارعون العرب فيها يطالبون بتطويبها لهم ببدل المثل وبالتقسيط ، كما احتجوا ضد الحكومة المركزية التي تريد بيع أراضيهم دون مسوغ قانوني الى شركات اجنبية ذات اغراض سياسية تستهدف اخراجهم من أراضيهم(٢٨).

وقد ارتبط موضوع الاراضي المدورة في فلسطين بمشروع الاصفر ، لذلك هاجمت الصحف العربية آنذاك المشروع بعنف لانه يهدد باستيلاء الاجانب على الاراضي المدورة ، وقد نظرت الحكومة العثمانية في المشروع اكثر من اربع مرات منذ مايو ١٩١٠ ولم توفق في اتخاذ قرار بشأنه وكان دافع الحكومة في كل مرة حاجتها الماسة الى المال ، واخيرا صرف مجلس شورى الدولة النظر عن مشروع الاصفر ، وكان للوزير العربي سليمان البستاني دور في اقناع حكومة حزب الاتحاد والترقي بالاستجابة لمطلب العرب ، واعلنت الحرب العالمية الاولى ولما تتخذ الحكومة قرارا بشأن مستقبل الاراضي المدورة.